الإعانات الاقتصادية من منظور إسلامي: مع الإشارة إلى حالة الأردن

د. عدنــان ربابعــة*
د. عبد الله البدارين**
د. عامــر العتــوم***
صهيب الصمـادي****

تاريخ وصول البحث: 2019/10/23م **تاريخ قبول البحث: 2020/8/6م**

ملخص

يهدف هذا البحث إلى توضيح موقف الاقتصاد الإسلامي من فقرة من فقرات النفقات التحويلية التي تراجع الاهتمام بها في ظل العولمة الرأســمالية، واضــمحلال دور الدولة في الوقت الحاضــر، وهي الإعانات الاقتصادية، من خلال تأصيلها شرعيا، وبيان أهم آثارها الاقتصادية، وحجمها في الأردن.

وخلصـت الدراسـة إلى مشـروعية الإعانات الاقتصـادية الموجهة لكل من المسـتهلكين والمنتجين، وتوصـي حكومات البلدان الإسـلامية باسـتمرار تقديمها للسـلع الضـرورية، وللصـناعات الناشـئة؛ بهدف تحسـين مسـتوى المعيشـة للفئات الفقيرة، وللنهوض بالصـناعات المحلية الناشـئة، وزيادة نموها، وقدرتها على المنافسة.

الكلمات الدالة: الإعانات الاقتصادية، المالية العامة في الإسلام، اقتصاد إسلامي.

Economic subsidies from an Islamic perspective - With reference to the case of Jordan

Abstract

This research aims to clarify the position of Item of the transfer expenditures in the Islamic economic which the attention to her is decreased Under the capitalistic globalization, and the diminishing role of the state, it's the economic subsidies, through legitimizing them, and showing the most important economic effects of them, and their quantities in Jordan.

The research concluded the legitimacy of economic subsidies from Islamic perspective, to both consumers and producers and recommends that governments of Muslim countries continue to Support both essential goods and emerging industries to improve the living standard of the poor, promote local industries and increase their growth and competitiveness.

Keywords: Economic Subsidies, Public Finance in Islam, Islamic Economy.

* أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك.
** أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك.
*** أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك.
**** باحث.

المقدمة.

إن مسؤولية تحقيق الحياة الكريمة من خلال مستوى معيشي لائق لكل فرد من أفراد المجتمع الإسلامي وظيفة مهمة ومؤصلة من الناحية الشرعية، وهو في الوقت نفسه هدف تحرص على تحقيقه الأنظمة الاقتصادية المختلفة في الوقت الحاضر سواء أكان من الناحية النظرية أم العملية، خاصة بعد نبذ الدول لفكرة النفقة المحايدة، وبهدف تحقيق هذا الهدف تحرص الدول الحديثة على زيادة إيراداتها العامة من مصادرها المختلفة للقيام بأعباء الإنفاق العام في الوجوه المختلفة، ومنها منح الإعانات الاقتصادية.

تعد الإعانات من أهم مجالات الإنفاق العام الذي يستهدف تخفيف العبء عن كاهل الأفراد داخل المجتمع، خاصة في ظل جنوح السلع والخدمات إلى الارتفاع بفعل انخفاض القوة الشرائية للنقود الورقية، وعلى وجه الخصوص بعد تبني معظم الدول لفكرة خصخصة مشروعات القطاع العام الذي كانت منتجاته تباع في كثير من الأحيان بسعر التكلفة، بل وبعضها بخسارة من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، فبعد أن تمت خصخصة مثل هذه المشروعات بدأ المشروع الخاص يبحث عن تعظيم الأرباح، ومن ثم عمد إلى رفع أسعار المنتجات، فبدأت رفاهية الأفراد تتناقص تدريجيا مع كل عملية خصخصة، لذا لا بد إذا أرادت الدولة المحافظة على رفاهية أفراد المجتمع من بديل، ولعل الأنسب هو تقديم الإعانات الاقتصادية، لذلك جاءت هذه الدراسة لتناول هذا الموضوع من خلال تعريف الإعانات وتأصيلها فقهيا وبيان حجمها وواقعها في الأردن.

مشكلة الدراسة.

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

- ما التقييم الشرعي والاقتصادي للإعانات النقدية والعينية للمستهلكين والمنتجين؟

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي:

1- ما المقصود بالإعانات النقدية والعينية؟
2- ما التأصيل الشرعي للإعانات الاقتصادية في جانبي الاستهلاك والإنتاج؟
3- ما الآثار الاقتصادية للإعانات النقدية والعينية الممنوحة لكل من المستهلكين والمنتجين؟
4- ما حجم الإعانات الاقتصادية التي تقدمها الحكومة الأردنية؟ وما القطاعات الاقتصادية المستفيدة منها؟

أهمية الدراسة.

تعد الإعانات إحدى نفقات الدولة التي تستهدف ترميم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد على الصعيد الاستهلاكي أو تعزيز القدرة الإنتاجية والتنافسية على الصعيد الإنتاجي، فأهمية هذا الموضوع نابعة من الاهتمام بأهم الفعاليات الاقتصادية وهما: الاستهلاك والإنتاج، وارتباطهما الوثيق برفاهية الأفراد بالنسبة للاستهلاك، وبالنمو الاقتصادي بالنسبة للإنتاج، وخاصة في ظل العولمة التي تلعب فيها المنافسة دورا مهما في بقاء المؤسسات الإنتاجية أو إغلاقها، وفي ظل الخصخصة التي بدأت تعدو على القوة الشرائية لدخول الأفراد، بل وأحيانا لتنتزع مصدر الدخل نفسه بتسريح بعض العمالة مخلفة ارتفاعا في معدل

البطالة في المجتمع، لذا عمدت بعض الحكومات إلى رأب صـــدع انخفاض رفاهية الأفراد من خلال الإعانات الاقتصـــادية، فتأتي هذه الدراسة لبحث مدى مشروعية الإعانات الاقتصادية في الإسلام، وتأصيلها شرعيا، وبيان أهم آثارها الاقتصادية، ولبيان تجربة الأردن في منحها بتوضيح حجمها وأهم القطاعات المستفيدة منها.

هدف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- التعرف على مفهوم كل من الإعانات النقدية والعينية.
2- تأصيل الإعانات الاقتصادية شرعيا في جانبي الاستهلاك والإنتاج.
3- توضيح الآثار الاقتصادية للإعانات النقدية والعينية الممنوحة لكل من المستهلكين والمنتجين.
4- بيان حجم الإعانات الاقتصـــادية التي تقدمها الحكومة الأردنية لأفراد المجتمع، وتوضـــيح القطاعات الاقتصـــادية المستفيدة منها.

منهج الدراسة.

تعتمد هذه الدراســة على كل من المنهجين الاســتنباطي والتحليلي، حيث ســيقوم الباحثون باســتنباط الأحكام الشــرعية المتعلقة بالتأصيل الشرعي للإعانات الاقتصادية من النصوص الشرعية سواء أكانت نقدية أم عينية، وسواء أكانت في جانب الاستهلاك أم في جانب الإنتاج، وتحليل أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على مثل هذه النفقات، كما سيقوم الباحثون باستعراض حجم الإعانات في الأردن وتحليلها باستخدام النسب المالية.

حدود الدراسة.

تقتصر هذه الدراسة على بيان وتحليل حجم الإعانات في الأردن خلال المدة الزمنية من 2010 إلى 2019م.

الدراسات السابقة.

لا توجد دراســة متخصــصــة تناولت موضــوع الإعانات الاقتصــادية عنوانا مســتقلا ســواء أكان ذلك من وجهة نظر تقليدية أم إسلامية، ولكن توجد بعض الكتب المتخصصة في علم المالية العامة وكتب النظرية الاقتصادية الجزئية وكتب الاقتصاد العام تحدثت عن بعض جوانب من هذا الموضوع نظريا.

إضافة الدراسة.

تضيف هذه الدراسة ما يأتي:

1- بحث التأصيل الشرعي للإعانات الاقتصادية.
2- تناول بعض آثار الإعانات الاقتصادية التي لم تتناولها الدراسات السابقة كأثرها في التنمية الاقتصادية.
3- استعراض حجم الإعانات في الأردن، والقطاعات المستفيدة منها.

المبحث الأول:
التعريف بالإعانات الاقتصادية وأنواعها.

المطلب الأول: التعريف بالإعانات الاقتصادية.

أولاً: الإعانة في اللغة.

عون: العَوْنُ: الظَّهير عَلَى الأَمر، الْوَاحِدُ وَالِاثْنَانِ وَالْجَمْعُ وَالْمُؤَنَّثُ فِيهِ سَوَاءٌ، وَقَدْ حُكِيَ فِي تَكْسِيرِهِ أَعْوان، ...، وَتَقُولُ: أَعَنْتُه إِعَانَةً واسْتَعَنْتُه واستَعَنْتُ بِهِ فأَعانَني، ...، وَتَقُولُ: أَعَنْتُه إِعَانَةً واسْتَعَنْتُه واستَعَنْتُ بِهِ فأَعانَني[1].

وجاء في المعجم الوسيط: (أَعَانَهُ) على الشَّيْء ساعده، و(عاونه) معاونة وعوانا أَعَانَهُ[2]. إعانة [مفرد]: جمعها إعانات (لغير المصدر): وهي مصدر أعانَ[3].

ثانياً: الإعانة الاقتصادية اصطلاحا.

تعددت وجهات نظر الاقتصاديين في تعريفهم لمفهوم الإعانات الاقتصادية؛ فقد جاء تعريف الإعانة بأنها: "الفرق بين السعر الاجتماعي للسلعة أو الخدمة الذي تحدده الدولة والسعر الاقتصادي لها"[4]، ومثالها: بأن تقوم الدولة بدفع أجور ومرتبات لمستخدميها تزيد عما يحصل عليه من العمل نفسه في القطاع الخاص، أو أن تبيع الدولة سلعة أو خدمة بثمن لا يغطي نفقة الإنتاج فإن الفرق يمثل إعانة لمن يقومون بشراء السلعة أو الخدمة[5].

وجاء تعريف الإعانة أيضاً: "منحة تكون عادةً ماليَّة[6] تمنحها الدّولةُ بعضَ المنشآت الصِّناعيّة أو الزِّراعيّة حماية لها من المنافسة الأجنبيّة، وتمنح كذلك للأفراد كحصول الطّالب الفائز على إعانة لإكمال دراسته"[7].

وعرّفت وزارة المالية الأردنية الإعانات بأنها: "مدفوعات جارية دون مقابل تقدمها الوحدات الحكومية للمشروعات على أساس مستويات أنشطتها الإنتاجية أو على أساس كميات أو قيم السلع أو الخدمات التي تنتجها أو تبيعها أو تصدرها أو تستوردها"[8].

كما عرّفت الإعانة الاقتصادية بأنها: "المبالغ التي تدفعها الدولة إلى بعض المشروعات الاقتصادية لدعم موقفها لتستطيع الوقوف بوجه المنافسة الأجنبية، وهدفها تشجيع وحماية الإنتاج الوطني ومحاربة ارتفاع الأسعار"[9].

وفي الوقت الذي تتفق فيه التعريفات السابقة على أن الإعانة الاقتصادية إنفاق دون مقابل تستفيد منه المشروعات الخاصة والعامة بقصد تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، فهي تختلف فيما بينها بأن كلا منها يركز على نوع معين من الإعانات، فالتعريف الأول يركز على الدعم المباشر، بينما تركز التعريفات الأخرى على الإعانات النقدية الممنوحة للمنتجين، لذا يمكن للباحثين تعريف الإعانات بأنها: مدفوعات تحويلية نقدية أو عينية تقدمها الدولة للمستهلكين أو للمنتجين لغاية معينة تتفق مع سياستها الاقتصادية. ويدل هذا التعريف على أن الإعانات تقدمها الحكومة دون مقابل، ويتضمن النوعين الأكثر انتشارا من بين أنواع الإعانات، وهما النقدية والعينية، وذكر الجهة المستفيدة منها وهذا مما تحدده السياسة الاقتصادية، فإن أرادت تحقيق الرفاه ورفع المستوى المعيشي للأفراد فإنها تركز على تقديم إعانة للمستهلكين، وإذا أرادت زيادة الإنتاج ورفع مستويات النمو الاقتصادي، فإنها تركز على تقديم إعانة للمنتجين.

المطلب الثاني: أنواع الإعانات الاقتصادية.

للإعانات تأثير عكسي عن تأثير الضرائب لهذا يطلق عليها أحيانا الضرائب السلبية، ولها أشكال عدة قد تكون مباشرة كمساعدات مالية تقدمها الدولة للمنتجين أو غير مباشرة كتخفيض الضرائب أو الإعفاءات الضريبية، وكل ذلك بهدف تشجيع المنتجين لإنتاج السلع التي ترغب الدولة في زيادة عرضها، فكلما زادت الإعانات كلما أدى ذلك إلى تشجيع المنتجين لزيادة إنتاجهم مما يعني انتقال منحنى العرض إلى جهة اليمين[10].

تقسم الإعانات إلى أقسام عدة:

أولاً: من حيث العينية والنقدية: فتقسم إلى:

أ) الإعانات العينية أو غير النقدية:

وهي عبارة عن منح ومساعدات في شكل عيني، بحيث تعطى للأفراد الفقراء دون مقابل أو بمقابل رمزي لا تغطي التكلفة الفعلية للخدمة أو القيمة الحقيقة للسلعة، وهذه السلع تمثل ذات طابع اجتماعي؛ حيث إنها تشبع حاجات إنسانية وضرورية[11].

وتتكبد الدولة هذه النفقات لتوفير بعض السلع والخدمات مجانا أو بأثمان منخفضة لكافة أفراد المجتمع أو للفئات الفقيرة، كتوفير السلع التموينية والوجبات الغذائية للمدارس وغيرها[12].

ويشمل كذلك الدعم غير النقدي، جميع السلع والخدمات التي تتنازل فيها الدولة عن جزء من مواردها العامة المستحقة لها؛ من أجل خفض كلفتها المالية على المشترين، وتشمل المواد التموينية وأسعار المشتقات النفطية والطاقة الكهربائية[13].

ب) الإعانات النقدية:

"وهي تلك النفقات العامة التي تقدمها الدولة نقدا دون أن تحصل الدولة على نظيرها على أي مقابل مادي"[14]، ويكون إنفاقها بشكل مباشر من الدولة على القطاعات الاستهلاكية أو القطاعات الإنتاجية، وتمثل الأسلوب الأيسر والأسهل لإيصال الإعانة إلى مستحقيها المباشرين من الفقراء في حالة الإعانات الاستهلاكية أو المنتجين في حالة الإعانات الإنتاجية.

وهناك نوع آخر من الإعانات بشقيها النقدية والعينية تتثمل فيما تقدمه الدولة لبعض الفئات الفقيرة أو ذات الدخل المحدود، وكذلك ما تنفقه الدولة لمقابلة حالات المرض والشيخوخة والبطالة والأسرة الكبيرة، والإنفاق على الصحة والتعليم والثقافة فيما يسمى بالإعانات الاجتماعية[15]، وتتدخل معظم الدول في هذا النوع من الإعانات بهدف التخفيف من مساوئ إعادة توزيع الدخل والتي تحدث نتيجة لحدوث حالات اختلال، وعدم توازن اجتماعي بين الطوائف والفئات الاجتماعية[16]، وتدعم الإعانات الاجتماعية أيضاً حالات البطالة من خلال التعليم والتدريب وتحسين المستوى الصحي للعاملين وبالتالي تحسين للقوى العاملة وزيادة الإنتاجية للعاملين[17].

ولكل من الإعانات النقدية والعينية مزايا إيجابية وأخرى سلبية، يمكن بيانها كما يأتي:

أولاً: مزايا وسلبيات الإعانات النقدية.

أ) مزايا الإعانات النقدية[18].

1- تحقيق العدالة في توزيع الإعانة، وتوجيهها بشكل مباشر إلى مستحقيها، والفئات الأشد احتياجاً وفقراً إن كان دعم للمستهلكين.

2- غياب عناصر التسرب لحجم الإعانات النقدية.

3- لا توجد تكلفة تخزين وحفظ لهذه الإعانات.

ب) سلبيات الإعانات النقدية:

1- يمكن أن تؤدي الإعانات النقدية إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وتآكل القوة الشرائية للنقود، وتزايد احتمالات حدوث تضخم في النشاط الاقتصادي.

2- عدم توافر بيانات شاملة ودقيقة عن الفئات المستهدفة لتوزيع الدعم النقدي، وصعوبة تحديد تواجدهم بشكل محدد، خاصة أن معظمهم من عمال المياومة والباعة المتجولون، ومعظمهم يسكنون في مناطق عشوائية وغير منتظمة.

3- إن الدعم النقدي قد لا يعوض الفقراء عن الدعم العيني؛ لأنه قد تكون قيمته أقل بسبب الارتفاع المستمر في الأسعار، وبالتالي عدم قدرة الفقير على تلبية احتياجاته[19].

ثانياً: مزايا وسلبيات الإعانات العينية.

أ) مزايا الإعانات العينية:

1- المحافظة على المستوى العام للأسعار، وحماية القوة الشرائية للنقود، وتخفيض فرص احتمالات حدوث تضخم في النشاط الاقتصادي.

2- لا يحتاج إنفاقها إلى توافر بيانات شاملة ودقيقة عن الفئات المستهدفة.

3- سيطرة الدولة على الإعانة العينية، وبالتالي المحافظة على الأسعار واستبعاد أثر التضخم.

ب) سلبيات الإعانات العينية:

فبالرغم من المزايا التي يتمتع بها نظام الإعانة العيني، إلا أنه لا يخلو من بعض السلبيات، ومنها:

1- لا تحقق الإعانة العينية العدالة التوزيعية في توزيع الإعانة، ولا توجهها بشكل مباشر إلى مستحقيها، بحيث يستفيد كل فئات المجتمع منها؛ وذلك لصعوبة تقديرها وعدم الدقة في توزيعها، وأيضا تهاون السلطات الحكومية في حصر مستحقيها[20].

2- تحتاج الإعانات العينية إلى تكاليف لنقلها وحفظها وتخزينها، ومن ثم تكاليف لتوزيعها على الجهات المستفيدة والمستحقة من الأفراد والمشروعات.

<u>ثانياً: من حيث كيفية الإنفاق.</u>

يقسم الدعم من حيث كيفية الإنفاق إلى ثلاثة أنواع[21]:

أ- **الدعم المباشر:** حيث يحدد لبعض السلع الضرورية سعر يقل عن تكاليف إنتاجها داخل الدولة، أو عن سعر استيرادها من الخارج، وتتحمل الدولة الفرق بين السعرين، من أجل مساعدة الطبقات السفلى للشعب في تحملهم لأعباء المعيشة.

ب- **الدعم المستتر:** تقوم الدولة في هذه الحالة بتحديد سعر محدد في الداخل لبعض السلع والمنتجات الضرورية والقابلة للتصدير، ويكون السعر المعطى لها أقل من سعر تصديرها للخارج؛ وذلك لتخفيف أعباء المعيشة عن بعض طبقات المجتمع، ومثال ذلك: المشتقات النفطية والقمح وغيرها من السلع الضرورية.

ج- **الدعم الضمني:** حيث تعمد الدولة في هذه الحالة إلى سد العجز لبعض وحدات القطاع العام، وما ترتب على أعمالها من خسائر والتغاضي عن انخفاض أرباحها بالقياس إلى الأرباح التي تحققها وحدات النشاطات والقطاعات الخاصة والتي تمارس النشاط نفسه، ويهدف هذا الدعم إلى إعانة هذه الوحدات في بداية نشأتها حتى تتمكن من المنافسة في السوق مع باقي القطاعات.

المبحث الثاني:
التأصيل الشرعي للإعانات الاقتصادية.

إذا استعرضنا النصوص الشرعية، فإننا نجد فيها كلمات مشتقة من كلمة العون، منها قوله تعالى في محكم كتابه الكريم حكاية عن ذي القرنين: **﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا﴾**[الكهف: 60]، أي: "ما بسط الله لي من الملك خير من خرجكم فلا حاجة لي به ولكن أعينوني بقوة الأبدان وعمل الأيدي"[22]، ومنها ما روي عن أبي ذر قال:" قلت يا رسول الله أي الأعمال أفضل قال: الإيمان بالله والجهاد في سبيله، قال: قلت أي الرقاب أفضل، قال: أنفسها عند أهلها وأكثرها ثمنا، قال: قلت فإن لم أفعل، قال: تعين صانعا أو تصنع لأخرق"[23]، فالمقصود من العون في النصين السابقين ليس ذلك المصطلح الاقتصادي المعروف، وإنما يقصد بهما المساعدة الجسدية بالعمل دون أجر.

لقد وردت نصوص شرعية تدل بمعناها على الإعانات الاقتصادية سواء أكان ذلك في كتاب الله ﷻ أم في سنة النبي ﷺ كما ورد معناها في سيرة الصحابة ﷺ وخلفاء المسلمين من بعدهم، وفيما يأتي توضيح لذلك:

1) من القرآن الكريم، قوله تعالى: **﴿وَلَمَّا فَتَحُوا مَتَاعَهُمْ وَجَدُوا بِضَاعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ ذَٰلِكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ﴾**[يوسف: 65].

يقول الإمام الرازي – رحمه الله–: "والمعنى لما رأوا أنه رد إليهم بضاعتهم قالوا ما نبغي بعد هذا أي أعطانا الطعام ثم رد علينا ثمن الطعام على أحسن الوجوه فأي شيء نبغي وراء ذلك ... التقدير أي شيء نبغي فوق هذا الإكرام إن الرجل رد دراهمنا إلينا فإذا ذهبنا إليه نمير أهلنا ونحفظ أخانا ونزداد كيل بعير بسبب حضور أخينا"[24].

يتبين لنا من خلال النص القرآني الشريف وتفسيره أن سيدنا يوسف عليه السلام حينما جعله الملك على خزائن الأرض، أصبح يمثل الدولة فيما يعطيه للناس، فلما جاء إخوته ببضاعة مزجاة وهي الدراهم كما ذكر الإمام الرازي–رحمه الله– يريدون مبادلتها بطعام ليأكلوا وأهليهم خلال السنوات العجاف، فقد رد سيدنا يوسف عليه السلام بضاعتهم أي الثمن، وأعطاهم طعاما من عنده دون مقابل، وهذا هو معنى الإعانة الاقتصادية، وهذا يدل على أنه يجوز لولي الأمر أن يخصص بعض موارد الدولة لمساعدة بعض الفئات المجتمعية على تحمل أعباء المعيشة، ولتحقيق التكافل الاجتماعي والتوازن الاقتصادي بين هذه الفئات وغيرها، وهو دليل على جواز تقديم الإعانات للمستهلكين.

2) من السنة النبوية المطهرة، فهناك نصوص من السنة النبوية تدل على معنى الإعانات الاقتصادية، منها ما يأتي:

أ- خص النبي ﷺ المهاجرين وحدهم بفيء[25] بني النضير، واستثنى الأنصار من ذلك الفيء إلا رجلين من الأنصار، ذكرا فقرهما للنبي ﷺ وحاجتهما إلى المعونة[26]، حيث كان المهاجرون يمثلون حينئذ الطبقة الفقيرة في المدينة المنورة؛ إذ خرجوا من ديارهم وأموالهم في مكة وهاجروا إلى المدينة، وأما الأنصار فكانوا في رغد من العيش ويملكون الأراضي والبيوت والبساتين، فأعانهم النبي ﷺ بقسمة هذه الغنائم على المهاجرين لتحمل أعباء المعيشة، فحقق بذلك التكافل الاجتماعي والتوازن الاقتصادي بينهم وبين الأنصار[27]. وفي هذا دليل على جواز تقديم الإعانات السلعية للفقراء دون غيرهم.

ب- أوجب الإسلام على الدولة الإنفاق على العاجز عن الكسب، وعلى الشيخ الهرم وعلى المرأة إذا لم يكن لهؤلاء من ينفق عليهم من أقربائهم، ولا يفرق الإسلام في هذا الواجب من الإنفاق بين المسلم والذمي، ومما يدل على ذلك ما جاء في كتاب الخراج أن سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ مرّ بباب قوم وعليه سائل شيخ كبير ضرير البصر، فضرب عضده من خلفه، وقال: من أي أهل الكتاب أنت؟ فقال: يهودي. قال: فما ألجأك إلى ما أرى؟ قال: أسأل الجزية والحاجة والسن. قال: فأخذ عمر بيده، وذهب به إلى منزله فرضخ له بشيء من المنزل، ثمّ أرسل إلى خازن بيت المال فقال: انظر هذا وضرباءه؛ فوالله ما أنصفناه أن أكلنا شبيته ثم نخذله عند الهرم ﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ**﴾[التوبة: 60] والفقراء هم المسلمون وهذا من المساكين من أهل الكتاب، ووضع عنه الجزية وعن ضربائه[28]. وفي هذا دليل على جواز تقديم الإعانات النقدية المباشرة للفقراء في المجتمع الإسلامي سواء أكانوا مسلمين أو غير مسلمين.

ج- أقطع النبي ﷺ بعض الصحابة – رضوان الله عليهم– أراضي ومعادن، فقد أقطع ﷺ لعلي ﷺ أَرْبَعَ أَرْضِينَ الْفَقِيرَيْنِ، وَبِئْرَ قَيْسٍ، وَالشَّجَرَةَ[29]، كما أقطعه عيونًا بيَنبُع، اشتَهرت فيما بعد بكثرة إنتاجها، وعمِل فيها علي ﷺ بنفسه[30]. وأَقْطَعَ بِلالَ بْنَ الْحَارِثِ مَعَادِنَ بِنَاحِيَةِ الْفَرْعِ، وأَرْضًا فِيهَا جَبَلٌ وَمَعْدِنٌ[31]. وأقطع النبي ﷺ الزبير بن العوام ﷺ أرضًا بالمدينة، استثمرها في الزراعة في حياة الرسول – ﷺ[32].

وهذا دليل على جواز تقديم الدولة الإعانات العينية للمنتجين، من أراض ومعادن وغيرهما إذا رأى الإمام مصلحة في ذلك، مما يؤدي إلى استغلال الموارد بشكل كفؤ، ويزيد الناتج، ويخفض النفقات الإنتاجية، لذا ينبغي على البلدان الإسلامية في الوقت الحاضر إحياء هذا النوع من الإعانات للمنتجين في القطاعات الإنتاجية المختلفة الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية.

د- يقول الرسول ﷺ: "أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفي وعليه دين فعلي قضاؤه، ومن ترك مالا فهو لورثته"[33]، فيدل هذا الحديث على كفالة الدولة للفقراء من مواردها العامة فللدولة الإسلامية أملاك مختلفة تديرها وتحصل منها على إيرادات عامة، وتستطيع من خلالها الإنفاق على فقراء المجتمع الإسلامي.

3) من فعل الصحابة ﷺ حيث روي أنهم كانوا يقدمون الإعانات الاقتصادية للمستهلكين والمنتجين، وشواهد ذلك ما يأتي:

أ- ما روي أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ حينما فرض العطاء، كان يعطي لكل مولود حين يفطم مائة درهم فإذا ترعرع فرض له مائتي درهم فإذا بلغ زاده ثم فرض العطاء لكل مولود وإن لم يفطم[34].

ب- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ "أَقْطَعَ الْعَقِيقَ أَجْمَعَ لِلنَّاسِ حَتَّى جَازَتْ قَطِيعَةُ أَرْضِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ"[35].

ج- روي عن عثمان ﷺ أنه أقطع جماعة من الصحابة بعض أراضي السواد إقطاع تمليك[36]، وفي هذه الإقطاعات دلالة على الإعانات التي قدمها الصحابة ﷺ للمنتجين.

مما سبق، يتبين لنا وجود نصوص شرعية[37] من الكتاب الكريم والسنة النبوية المطهرة على جواز تقديم الدولة إعانات اقتصادية من ممتلكاتها الخاصة تستهدف المستهلكين لرفع مستوى معيشتهم، وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لهم، وتستهدف أيضا المنتجين بهدف تحفيزهم على العمل والإنتاج، وتخفيض تكاليفه.

المبحث الثالث:
الآثار الاقتصادية للإعانات.

يمكن تقسيم السلع الاجتماعية التي تقدّم لها الإعانات إلى قسمين رئيسيين: الأول: السلع الاجتماعية ذات المنافع القابلة للتقسيم، وتشمل الخدمات التعليمية والعلاجية والتي يقصد بنفعها أفراد بذاتهم، والثاني: السلع الاجتماعية ذات المنافع الخارجية وغير القابلة للتقسيم بطبيعتها بحث يعم نفعها كل أفراد المجتمع، مثل: خدمات القضاء والأمن والدفاع. فأما السلع الاجتماعية ذات المنافع القابلة للتقسيم فإن شمولها بالإعانات يؤدي إلى تغير الدخول الحقيقية للأفراد الذين يستهلكون هذه السلعة، بحيث ترتفع بزيادتها وتنخفض بانكماشها، وأما في السلع الاجتماعية غير القابلة للتقسيم والتي لا يتوافر بها أساس موضوعي لتحديد المنتفعين منها، فهي تمثل مستلزمات اجتماعية تقوم الدولة بتغطية تكاليفها كاملة؛ لأنه لا يتوافر الاستقرار دونها، كما تؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ككل[38].

إن تقديم الإعانات الاقتصادية يؤثر في الإنتاج وتخصيص الموارد، وفي الأسعار والاستهلاك، وفي جوانب أخرى كالتنمية الاقتصادية والاستقرار السعري والاقتصادي، ويمكن توضيح ذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للإعانات في الإنتاج وتخصيص الموارد.

تقوم الدولة بدفع بعض المبالغ إلى منتجي بعض السلع الضرورية لخفض أثمانها لكي تناسب دخول الأفراد ذوي الدخول المنخفضة؛ أي أنها تتحمل جزءاً من تكاليف إنتاجها؛ فمنح الإعانات تسهم في تحسين ظروف العرض؛ لكونها تشكل حافزا لدخول منشآت جديدة لحلبة الإنتاج؛ لأنها تخفض متوسط التكاليف، ومن ثم زيادة إنتاج المنشآت القائمة، وبالتالي زيادة العرض وانخفاض السعر التوازني. كما تعتبر الدولة تقديم الإعانات للمنتجين جزءا من سياستها الاقتصادية؛ لحثهم على إنتاج سلعة ما، فزيادة الإعانات تعني تخفيض في كلفة إنتاج السلعة بمقدار الإعانة، لذا تصبح من مصلحة المنتجين زيادة الكمية المعروضة عند كل سعر، وبالتالي انتقال منحنى عرض السلعة بأكمله نحو اليمين[39]؛ إلى منحنى العرض بعد الإعانة وبالتالي زيادة في الكمية.

شكل (1) أثر منح الإعانات في العرض وفي السعر التوازني

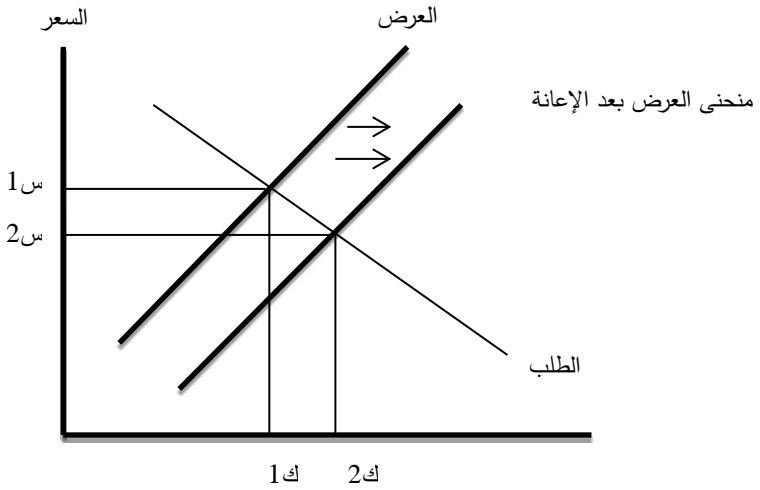

المصدر: أخذ هذا الشكل من مرجع: جامع، أحمد، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الجزئي[40].

المعروضة من (ك1) إلى (ك2)، ومن ثم انخفاض السعر من (س1) إلى (س2)، كما في الشكل رقم (1).

ويتوقف توزيع الفائدة من الإعانة بين المنتج والمستهلك على مرونة كل من العرض والطلب، فإذا كان الطلب قليل المرونة والعرض مرنا فإن نصيب المستهلك من الإعانات يكون أكبر من نصيب المنتج، وفي حال كان العرض قليل المرونة فإن نصيب المنتج من الإعانة يكون أكبر من نصيب المنتج[41].

عندما تقوم الحكومة بتقديم إعانة للمنتجين فإنه سيستفيد منها كل من المنتج والمستهلك حسب مرونتي الطلب والعرض، وأن معدل استفادة المستهلك من الإعانة يتمثل في الانخفاض في السعر، ويتناسب عكسيا مع مرونة الطلب السعرية، أما معدل استفادة المنتج من الإعانة فيتمثل في الإعانة مخصوما منها الانخفاض في السعر، ويتناسب عكسيا مع مرونة العرض السعرية[42].

وموجز ما تقدم فأنه في ظل الإعانة تزداد الكمية المنتجة، كما أنه ينخفض السعر الذي يدفعه المستهلك، ويزداد السعر الذي يحصل عليه المنتج؛ بحيث يكون الفرق بين سعر المستهلك وسعر المنتج هو قيمة الإعانة عن كل وحدة[43].

وفي حالة التسعير الجبري، فإن الدولة تقوم بدفع الفرق بين السعر الجبري وسعر التوازن[44]، فتنخفض سعر السلعة عن السعر التوازني، وهذا يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب السلعي إلى اليمين، وبالتالي زيادة الكمية المعروضة (QS) إذا كان الجهاز الإنتاجي مرنا، لذا فإن كمية الناتج التي يستطيع المنتجون عرضها تزداد في الوقت الذي يحصلون على دخول سعرية ومعونات تزيد عن مقدار الدخول السعرية التي يمكن أن يحصلوا عليها فيما لو ترك السوق حرا، بالإضافة إلى أن خفض سعر السلع يعني ازدياد الدخول الحقيقية لمستهلكيها، ومن ثم انتقال الطلب عليها إلى اليمين، مما يؤدي إلى زيادة مبيعات وأرباح المنتجين، وقد تكون الإعانات الحكومية في صور إعانات عينية تؤدي إلى خفض التكاليف الإنتاجية[45].

وتحسب التكاليف المتوقعة للسلع بعد تقديم الإعانة للمنتجين من خلال إضافة مقدار الإعانة إلى السعر في معادلة العرض، فمعادلة العرض قبل الإعانة هي[46]: (Qs= c+dp)، لكن بعد منح الإعانة للمنتج فإن معادلة العرض

الجديد تصبح كالتالي: ((Qs= c+d (p+s)[47]، حيث إن المنتج يحصل على سعر السوق مضافا إليه مقدار الإعانة S، ومعنى هذا انتقال منحنى العرض بأكمله إلى جهة اليمين، مع بقاء ميله ثابتا[48].

المطلب الثاني: أثر الإعانات على الأسعار والاستهلاك.

تؤدي التحويلات النقدية التي تدفعها الدولة مباشـرة للأفراد إلى زيادة دخولهم النقدية، ومن ثم قدرتهم على شـراء كمية أكبر من السلعة عند السعر نفسه، لكن في حالة التحويلات المباشرة (الإعانات السلعية)، فإنها تؤدي إلى تغيير في أثمان السلع المعانة بالانخفاض وكذلك تغيير الدخول الحقيقية بالزيادة[49].

إن نظام التحويلات العينية يعمل على التقليل من أثمان المواد الغذائية بالنسـبة للطبقات الفقيرة، وهذا يؤدي إلى تغيير منحنى الطلب على المواد الغذائية، وبالتالي يسـهم في زيادة الكميات المسـتهلكة منها عند ثمن السـوق، ويترتب على ذلك أثران: الأول هو: أثر الدخل، حيث تعمل المعونة على زيادة القوة الشـرائية، وبالتالي انتقال منحنى الطلب إلى اليمين وباتجاه أعلى، ومنها زيادة في الكمية المطلوبة من Q1 إلىQ2، مع ثبات ثمن السـوق، والأثر الثاني أثر الإحلال، حيث يوفر هذا الأثر الدخل الكلي للفقراء بسبب انخفاض السعر النسبي للطعام نتيجة المعونة العينية[50].

ومن جانب آخر فقد تلجأ الدولة إلى تعزيز العرض الخاص بالعرض الحكومي؛ في حال كانت تمتلك في مخازنها من السلع ما يكفي لسد النقص في العرض والتأثير في سعر السوق، ومع كل كمية تخرجها الدولة من مخازنها (إعانات عينية) ينتقل منحنى العرض إلى اليمين مظهرا الكمية التوازنية الجديدة مع السعر الجديد الذي تراه الحكومة مناسبا[51]، وبهذا فقد جاء بصدد ذلك ما ذكره الأبي المالكي: "وكان الخليفة ببغداد إذا غلا السعر أمر بفتح مخازنه؛ وأن يبيع بأقل مما يبيع الناس حتى يرجع إلى أوله أو إلى القدر الذي يصلح بالناس، ويغلب الجالبين والمحتكرين بهذا الفعل"[52].

المطلب الثالث: أثر الإعانات في تحقيق التنمية الاقتصادية

تحاول بلدان العالم دفع عملية التنمية الاقتصادية[53] لبلدانها بوسائل متنوعة تختلف باختلاف النظام الاقتصادي فيها، فالبلدان الرأسمالية تحاول تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المشروع الخاص، وتحفيزه من خلال التوسع في الوظائف السيادية للدولة، وعلى وجه الخصوص البنى الارتكازية، بينما تحاول البلدان الاشتراكية تحقيق ذلك من خلال الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وعدم السماح للأفراد بتملكها، لذا فإن الإنتاج محصور بيد الدولة، ولهذا توسعت الدولة في تقديم الإعانات العينية للمستهلكين.

وأما البلدان النامية، فغالبيتها يعتمد على الملكيتين العامة والخاصة، وفي سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية لبلدانها تبنت استراتيجيات تنموية مختلفة، بعضها ربط نجاحها بتطبيق بعض السياسات الاقتصادية، منها تقديم الإعانات الاقتصادية، نذكر من هذه الاستراتيجيات ما يأتي:

1- استراتيجية بدائل للواردات، ويقصد بهذه الاستراتيجية: "إنتاج ما كان يستورد أو ما كان يمكن أن يستورد لو لم ننتجه محليا[54]، وقد لعبت ظروف الحرب العالمية الأولى وأزمة الكساد الكبير التي أدت إلى انخفاض حجم صادرات البلدان المتخلفة من المواد الأولية، ومن ثم قدرتها على الاستيراد دورا مهما في بروز الاتجاه نحو التصنيع من أجل سد حاجة السوق المحلية بإنتاج سلع استهلاكية اعتادت البلدان المتخلفة الحصول عليها من

البلدان المتقدمة[55]، ومن أجل إنجاح هذه الاستراتيجية لجأت معظم الدول التي طبقتها إلى رفع سعر صرف عملتها الرسمي عن سعر الصرف الحقيقي؛ وذلك لتمكين المشروعات الصناعية من استيراد احتياجاتها من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة بأسعار منخفضة[56]، وهذه السياسة فيها معنى تقديم الإعانات بشكل غير مباشر.

2- استراتيجية التصنيع من أجل التصدير، وتستهدف تصدير السلع المصنعة إلى الأسواق الخارجية بشكل أساس، وقد لجأت الدول التي طبقتها إلى إجراء بعض الإصلاحات أهمها منح معونات للسلع الصناعية المصدرة[57]، والهدف من تقديم هذه الإعانات هو منح الصناعات المحلية قدرة تنافسية للسلع التي تصنعها وتصدرها للخارج.

يتضح مما سبق، أن الدول النامية حاولت شق طريق تنميتها من خلال التركيز على نجاح القطاع الصناعي ونموه، لذا عمدت إلى تقديم الإعانات الاقتصادية له، وهو أمر إيجابي يدفع باتجاه تحقيق التنمية الاقتصادية، ولكن ينبغي شمول القطاعات الإنتاجية الآخرى بالإعانات؛ وذلك من أجل تحقيق تنمية شاملة تشمل جميع القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية في الدولة.

إن هدف تحقيق مستوى معيشي لائق لكل فرد في الدولة هدف تنموي، لا يقل شأنا عن أهمية زيادة الناتج وتحقيق النمو الاقتصادي، وهذا الهدف تكفلت به مؤسسات التكافل الاجتماعي، ومن ذلك ما تقدمه الدولة للمستهلكين أو للفقراء من إعانات نقدية أو عينية تستهدف تحقيق العيش الكريم لهم ولمن يعولون.

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية الأخرى للإعانات.

للإعانات آثار اقتصادية أخرى أهمها ما يأتي:

1- الأثر على عرض العمل، فأغلب المستفيدين من الإعانات الموجهة للمستهلكين هم أصحاب الطبقة الفقيرة، فمنحهم للإعانة يؤدي إلى تحسن مستوى معيشتهم وحالتهم الصحية، ومن ثم يسهمون في زيادة عرض العمل، وتزداد كذلك معها كفاءتهم الإنتاجية.

2- التقليل من حدوث الركود الاقتصادي، فمنح الإعانة للمستهلكين الذين انخفضت دخولهم الأصلية بسبب ظروف طارئة كالإجازة المرضية دون أجر ونحوها، تؤدي إلى الاحتفاظ بمستوى استهلاك الفرد، وبالتالي المحافظة على مستوى الطلب على السلع الاستهلاكية قريبا من مستواه، ومن ثم انخفاض احتمالية حدوث الركود الاقتصادي.

3- عدالة توزيع الدخول والثروات، فمنح الإعانات النقدية تعمل على إعادة توزيع هيكل الدخل القومي؛ حيث ينتج عنها زيادة دخول الفئات الفقيرة، وبالتالي تسهم في تقليل الفروق بين دخول الفقراء والأغنياء في المجتمع[58].

4- تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ يمكن استخدام سياسة منح الإعانات النقدية كعامل مساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ وذلك عن طريق زيادة حجم هذا النوع من الإنفاق العام في فترات الكساد، والتقليل منه إذا ما لاحت بوادر موجة تضخمية، وكذلك منح إعانات نقدية في حالة البطالة حيث يزداد عدد المستفيدين بالنفقة بصفة تلقائية في أوقات البطالة والكساد[59].

المبحث الرابع:
حجم الإعانات الاقتصادية في الأردن.

يُعد الأردن من الدول النامية التي تحرص على شـــق طريق نموها، ولعل إحدى أهم العقبات أمام ذلك انخفاض إيراداتها العامة نســـبة إلى بقية دول العالم، وقد انعكس ذلك واضـــحا على إجمالي الإعانات التي تقدمها للمســـتهلكين والمنتجين، فبالرغم من محاولات الحكومات الأردنية المتعاقبة رفع المستوى المعيشـي لمواطنيها من خلال شـبكات الأمان الاجتماعي، وفي الوقت نفسـه النهوض بالصـناعات الوطنية الناشـئة بتقديم الإعانات للمنتجين، إلا أن مسـاعيها ما تزال متواضـعة بسـبب شـح إيراداتها العامة، وتراجع الإعانات والمنح والمسـاعدات الخارجية، وفيما يأتي جدول حجم النفقات الجارية ومنها الإعانات، وحجم الناتج المحلي الإجمالي، ونســـبة الإعانات إلى كل من النفقات الجارية وإلى حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة من 2010–2019م.

جدول (1) الإعانات والنفقات الجارية في الأردن (القيم بالمليون دينار أردني).

السنة	الإعانات	النفقات الجارية	GDP	نسبة الإعانات إلى النفقات الجارية	نسبة الإعانات إلى GDP
2010	419	4747	26430	8.8	1.6
2011	943	5740	28840	16.4	3.3
2012	1054.5	6203	30940	17.0	3.4
2013	844.4	6056	33590	13.9	2.5
2014	1061.7	6714	35830	15.8	3.0
2015	882	6625	37520	13.3	2.4
2016	887	6919	38650	12.8	2.3
2017	778	7113	40070	10.9	1.9
2018	879	7556	42200	11.0	2.1
2019	1058	8013	43800	13.2	2.4
المتوسط				**13.3**	**2.5**

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين اعتمادا على خلاصة الموازنة العامة في الأردن وتقارير البنك المركزي الأردني للأعوام 2010–2019.

شكل (2) الإعانات والنفقات والناتج المحلي الإجمالي في الأردن (2010–2019).

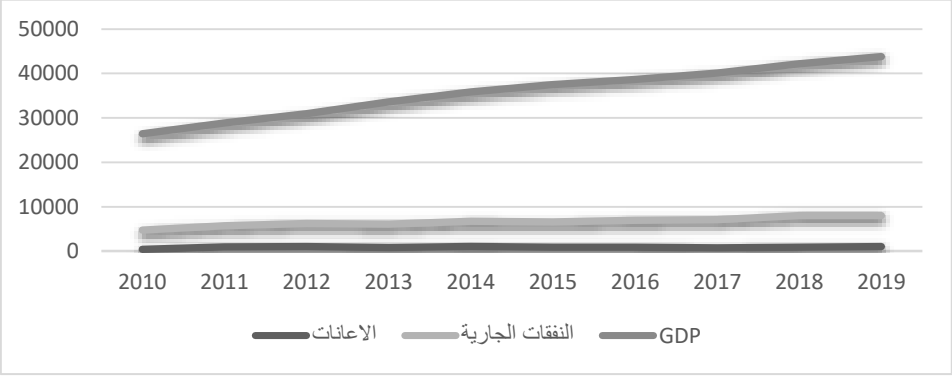

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين اعتمادا على خلاصة الموازنة العامة في الأردن وتقارير البنك المركزي الأردني للأعوام 2010–2019.

يبين الجدول رقم (1) أن نسبة المقدار الإجمالي للإعانات المقدمة من الحكومة للجهات المختلفة إلى إجمالي النفقات الجارية تقارب 13.3% في المتوسط، ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي تقارب 2.5% في المتوسط. ويعكس الجدول تذبذب مقدار الإعانات ارتفاعا وانخفاضا خلال سنوات الدراسة؛ ويعود السبب في ذلك إلى تغير السياسات الحكومية في إعداد الموازنة تبعا للسياسات الاقتصادية المتبعة والمتعلقة بحجم الإيرادات وحجم العجز، والموقف من المدفوعات التحويلية الموجهة لمختلف الفئات، حيث شهدت ارتفاعا ملحوظا في بداية فترات الدراسة، وبدأت بالتراجع بسبب تطبيق سياسات التحرر الاقتصادي، والتوقف عن دعم الكثير من السلع والمنتجات وفقا لمتطلبات الجهات المانحة والمقرضة وعلى رأسها صندوق النقد الدولي.

ويظهر من الشكل رقم (2) تراجع مستوى الإعانات مقارنة بالنفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي بشكل عام مع مرور الزمن، حيث يظهر ذلك من اتساع الفجوة بين الخط الممثل للإعانات والخطوط الممثلة للنفقات والناتج المحلي الإجمالي على وجه الخصوص مع مرور الزمن.

جدول (2) توزيع الإعانات في الأردن (القيم بالمليون دينار أردني).

السنة	دعم المستهلكين		دعم المنتجين		مساعدات اجتماعية		شبكات الأمان الاجتماعي		المجموع
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	
2010	97	23	141	34	181	43	0	0	**419**
2011	360	38	396	42	187	20	0	0	**943**
2012	455	43	388	37	105	10	106.5	10	**1054.5**
2013	260	31	273	32	118	14	193.4	23	**844.4**
2014	225	21	480	45	180.1	17	176.6	17	**1061.7**
2015	195	22	408	46	279	32	0	0	**882**
2016	192	22	421	47	274	31	0	0	**887**
2017	175	22	400	51	203	26	0	0	**778**
2018	175	20	479	54	225	26		0	**879**
2019	200	19	398	38	285	27	175	17	**1058**
المتوسط		**26**		**43**		**25**		**7**	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على خلاصة الموازنة العامة في الأردن وتقارير البنك المركزي الأردني للأعوام 2010-2019.

الشكل (3) توزيع الإعانات في الأردن.

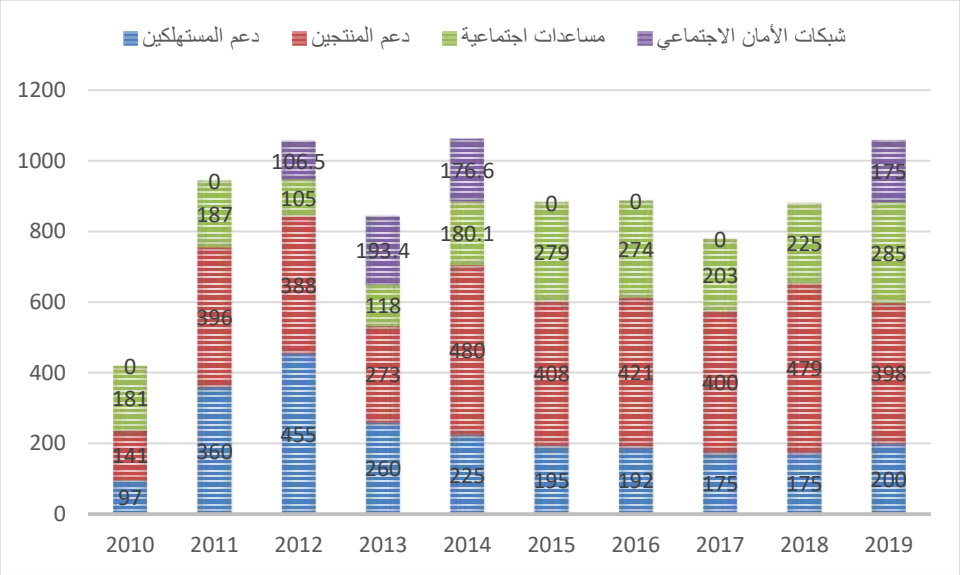

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين اعتمادا على خلاصة الموازنة العامة في الأردن وتقارير البنك المركزي الأردني للأعوام 2010–2019م.

يوضح الجدول رقم (2) والشكل رقم (3) توزيع الإعانات في الأردن ما بين دعم الدولة للمستهلكين من خلال الدعم المباشر النقدي أو دعم السلع الضرورية للمجتمع، وما بين دعم الدولة للمنتجين من خلال دعم المنتجات المهمة للحفاظ على استمرارية إنتاجها وتوفيرها للمستهلكين، والمساعدات الاجتماعية من خلال المساعدات النقدية والعينية للفئات المستحقة، ومخصصات شبكات الأمان الاجتماعي.

فأما بالنسبة لإعانات المستهلكين فيظهر الجدول رقم (2) والشكل رقم (3) أن نسبة مخصصات دعم المستهلكين من خلال دعم السلع إلى إجمالي النفقات بلغت ما يقارب 26% في المتوسط، ويلاحظ تراجع الاهتمام بها مع مرور السنوات حيث قاربت نصف الإعانات عام 2012 لتنخفض بعد ذلك إلى أن وصلت إلى أقل من 20% عام 2019، وقد يعزا ذلك إلى تراجع دعم بعض السلع الضرورية كالدقيق والمحروقات في مراحل مختلفة من عمر الدراسة.

يعاني الأردن من مشكلة في قطاع الطاقة؛ لذا فإن معظم الإعانات والدعم كان موجها لقطاع الطاقة والحصول على منتجات المشتقات النفطية، وإزاء قيام الأردن بإجراءات إصلاحية للموازنة للحد من النفقات العامة، فقد لجأت في يونيو2012 إلى زيادة تعريفات الكهرباء بالنسبة للقطاعات المختارة (البنوك والاتصالات والفنادق والتعدين)، والشركات المحلية الكبرى وقطاع الأسر، وفي نوفمبر بالعام نفسه ألغت الدعم على الوقود[60]، وهذا يفسر انخفاض نسبة الإعانة في موازنات عام 2012 وما بعدها.

ولتخفيف أثار هذه الإصلاحات على ذوي الدخول المحدودة والمنخفضة، قامت الدولة بالعمل على تحويلات نقدية للأسر التي يقل دخلها عن حد معين في حال تجاوزت أسعار النفط 100 دولار للبرميل، حيث شملت هذه التحويلات 70% من السكان[61].

أما بالنسبة للسلع الغذائية الأساسية، فكان من أهم ما تضمنه الدعم: القمح ومشتقاته، حيث تحول الدعم المباشر لمادة

الطحين إلى دعم نقدي من خلال الموازنة العامة للدولة، وإعفاء كل من الأرز والسكر وحليب الأطفال وزيت الطعام من ضريبة المبيعات[62].

كما يظهر الجدول رقم (2) والشكل رقم (3) أن نسبة المساعدات الاجتماعية إلى إجمالي النفقات بلغت ما يقارب 25% في المتوسط، ويلاحظ كذلك تراجع الاهتمام بالمساعدات الاجتماعية والتي تعتبر إعانات مباشرة موجهة لفئات محددة حيث تراجعت من 43% عام 2010 لتستقر عند 26% عام 2019. ويظهر كذلك أن نسبة دعم شبكات الأمان الاجتماعي إلى إجمالي النفقات بلغت ما يقارب 7% في المتوسط، ويعتبر هذا الدعم أكثر البنود تذبذبا حيث يظهر في بعض السنوات، ويختفي تماما في سنوات أخرى، مما يدل على هشاشة نظام الحماية الاجتماعية المرتبط بهذه الشبكات.

وأما بالنسبة لإعانات المنتجين، فيظهر الجدول رقم (2) والشكل رقم (3) تركز الاهتمام على دعم المنتجين، حيث بلغت نسبة مخصصات دعم المنتجين إلى إجمالي النفقات ما يقارب 43% في المتوسط، ويلاحظ تزايد الاهتمام بدعم المؤسسات الإنتاجية على حساب الفئات الأخرى، حيث كان نصيبها في عام 2010م ما يقارب ثلث الإعانات، وتزايدت تباعا لتتجاوز نصف مخصصات الإعانات في عامي 2017 و 2018م.

وإزاء عدم توفر بيانات مالية لحجم الإعانات لكل قطاع من القطاعات الإنتاجية في الأردن، لا بد من الإشارة إلى أهم هذه القطاعات التي شملتها الإعانات الاقتصادية، وكيفية طريقة دعم كل منها كما يأتي[63]:

أولاً: دعم الإنتاج الزراعي، إذ قامت الحكومة بإدراج مدخلات الإنتاج الزراعي ضمن قائمة السلع المعفاة من ضريبة المبيعات، أما بالنسبة لأسعار المنتجات الزراعية (شراء المنتجات الزراعية بأعلى من أسعار السوق)، فالمادة رقم 6 من قانون وزارة الصناعة والتجارة تتيح التدخل في تحديد أسعار المنتجات الزراعية[64].

ثانياً: دعم الإنتاج الحيواني، وتمثل الدعم بإعفاء مدخلات الإنتاج الحيواني، والأدوية البيطرية من ضريبة المبيعات، أما فقد تم تقديم الدعم النقدي المباشر لمربي المواشي مقابل رفع الدعم عن الأعلاف.

ثالثاً: دعم الإنتاج الصناعي، وذلك من خلال دعم الصادرات، وإعفاء مدخلات إنتاج بعض الصناعات من ضريبة المبيعات.

النتائج والتوصيات.

أ- **<u>النتائج.</u>**

حيث توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها:

1. مشروعية الإعانات الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي سواء أكانت موجهة نحو الاستهلاك أم الإنتاج.
2. يترتب على تقديم الدولة للإعانات النقدية والعينية آثار اقتصادية إيجابية سواء كان على صعيد الاستهلاك أو الإنتاج أو الأسعار أو تخصيص المواد أو الناتج أو التنمية الاقتصادية.
3. تؤدي الإعانات الاقتصادية الموجهة للاستهلاك إلى تحسين المستوى المعيشي للمستهلكين، ومن ثمّ زيادة رفاهيتهم.
4. تؤدي الإعانات الاقتصادية الموجهة للإنتاج إلى انخفاض أسعار السلع المنتجة، ومن ثم زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية.
5. تضاؤل حجم الإعانات الاقتصادية المقدمة للمستهلكين في الأردن سنويا منذ عام 2010 إلى عام 2019م.

ب- توصية الدراسة:

توصي هذه الدراسة حكومات البلدان الإسلامية باستمرار تقديمها الدعم للسلع الضرورية، وللصناعات الناشئة – في ظل اتجاه دول العالم نحو إلغاء دور الدولة التدخلي، ومحاولة الهيئات الاقتصادية الدولية للضغط على البلدان المتخلفة اقتصاديا لإلغاء الدعم عن مواطنيها– وذلك بهدف تحسين مستوى المعيشة للفئات الفقيرة، وللنهوض بالصناعات المحلية الناشئة، وزيادة نموها، وقدرتها على المنافسة.

الهوامش.

(1) ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، ج13، 1414هـ، ص299.

(2) مصطفى، إبراهيم، وآخرون، **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية في القاهرة، القاهرة، مصر، (د.ط)، (د.ت)، ج2، ص638.

(3) عبد الحميد، أحمد مختار، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1،ج2، 2008م، ص1580.

(4) محارب، عبد العزيز قاسم، **الدعم: صوره وأنواعه وآثاره**، مجلة المال والتجارة، مصر،ع577، 2017م، ص11.

(5) دويردار، محمد، **دراسات في الاقتصاد المالي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، (د.ط)، 1996م، ص67.

(6) المقصود بالمنحة في هذا التعريف مدفوعات تحويلية دون مقابل، ولعل الباحث يقصد بقوله: "عادة مالية" أي: نقدية؛ لأن هذه المدفوعات إذا لم تكن مالا فلن يتم الاستفادة منها، فلربما أراد الإشارة إلى أن غالبيتها نقدية، وهذا لا يمنع أن تكون عينية.

(7) عبد الحميد، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، مرجع سابق، ج2، ص1580.

(8) نشرة مالية الحكومة العامة، وزارة المالية، مديرية الدراسات والسياسيات المالية، م16، ع3، نيسان 2014م، عمان، الأردن، ص2.

(9) الجنابي، طاهر، **المالية العامة والتشريع المالي**، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، (د.ط)، (د.ت)، ص26.

(10) حسن، توفيق، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2005م، ص184.

(11) شيحة، مصطفى رشدي، **الاقتصاد العام والرفاه**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ج1، 1993م، ص206.

(12) دراز، حامد، مبادئ **الاقتصاد العام**، مؤسسة شباب الجامعة، د.ط، د.ت، الإسكندرية، مصر، ص334.

(13) إسماعيل، طارق، **سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي/ الدائرة الاقتصادية والفنية، دراسات اقتصادية 44، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018م، ص8.

(14) دراز، حامد، **مبادئ الاقتصاد العام**، مرجع سابق، ص323.

(15) العمر، صلاح، **اقتصاديات المالية العامة**، مطبعة العاني، (د.ط)، بغداد، العراق، 1981م، ص320.

(16) عبد المولى، السيد، **المالية العامة: الأدوات المالية**، دار الفكر العربي، (د.ط)، القاهرة، مصر، 1975م، ص79.

(17) العمر، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سابق، ص320.

(18) رزق، فوزي حليم، **آليات توزيع الدعم وترشيده ووصوله إلى مستحقيه**، مجلة المدير العربي، مصر،ع182، 2008م، ص6

(19) رزق، فوزي حليم، **آليات توزيع الدعم وترشيده ووصوله إلى مستحقيه**، مرجع سابق، ص7.

(20) بوضياف، عبد اللطيف، **أثر ارتفاع معدلات البطالة على حجم النفقات الاجتماعية للاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، 2018م، ص23.

(21) وافي، علي عبد الواحد، **الدعم والتكافل الاجتماعي في الإسلام**، البنوك المصرية، مصر، ع41، إبريل–1985، ص50.

(22) الكلبي، محمد بن أحمد بن محمد الغرناطي، **التســـهيل لعلوم التنزيل**، لبنان، دار الكتاب العربي، 1403هـــــ- 1983م، ط4، 196/2.

(23) مسلم: **صحيح مسلم**، أخرجه الإمام مسلم في كتاب الإيمان باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه من الخير حديث رقم (179)، 89/1.

(24) الرازي، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، **التفسير الكبير**، بيروت، دار الكتب العلمية، 1421هـ/2000م، ط1، 136/18.

(25) يقصد بالفيء: كل مال وصل للمسلمين من المشركين عفوا من غير قتال. بيومي، زكريا، **المالية العامة الإسلامية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصـر، (د.ط)، 1979م، ص405، ويرى الكاتب أن بعض الفقهاء أنهم قد توسـعوا في معنى الفيء ليشـمل الغنيمة، وقد رأى عمر بن الخطاب ﷺ أن الفيء له معنى واسعٌ وإن كان لا يدخل فيه الغنيمة، واستدل برأيه في معرض حادثة أرض السواد، فقرأ على معارضيه آيات من سورة الحشر (6-10)، وقد ذكر أبو عبيد بعد ورده هذه الحادثة فقال: " وَلِهَذَا قَالَ عُمَرُ: هَذِهِ لِهَؤُلَاءِ، وَأَمَّا مَالُ الْفَيْءِ فَمَا اجْتُبِيَ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الذِّمَّةِ مِمَّا صُولِحُوا عَلَيْهِ: مِنْ جِزْيَةِ رُؤُوسِهِمُ الَّتِي بِهَا حُقِنَتْ دِمَاؤُهُمْ وَحُرِّمَتْ أَمْوَالُهُمْ، وَمِنْهُ خَرَاجُ الْأَرَضِـينَ الَّتِي افْتُتِحَتْ عَنْوَةً، ثُمَّ أَقَرَّهَا الْإِمَامُ فِي أَيْدِي أَهْلِ الذِّمَّةِ عَلَى طَسْـقٍ يُؤَدُّونَهُ، وَمِنْهُ وَظِيفَةُ أَرْضِ الصُّـلْحِ الَّتِي مَنَعَهَا أَهْلُهَا حَتَّى صُـولِحُوا مِنْهَا عَلَى خَرَاجٍ مُسَمًّى، وَمِنْهُ مَا يَأْخُذُهُ الْعَاشِـرُ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الذِّمَّةِ الَّتِي يَمُرُّونَ بِهَا عَلَيْهِ لِتِجَارَتِهِمْ، وَمِنْهُ مَا يُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ إِذَا دَخَلُوا بِلَادَ الْإِسْلَامِ لِلتِّجَارَاتِ، فَكُلُّ هَذَا مِنَ الْفَيْءِ وَهُوَ الَّذِي يَعُمُّ الْمُسْلِمِينَ: غَنِيَّهُمْ وَفَقِيرَهُمْ فَيَكُونُ فِي أَعْطِيَةِ الْمُقَاتِلَةِ، وَأَرْزَاقِ الذُّرِّيَّةِ، وَمَا يَنُوبُ الْإِمَامُ مِنْ أُمُورِ النَّاسِ بِحُسْنِ النَّظَرِ لِلْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ)، القاسم، أبو عبيد، **الأموال**، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ص25.

(26) ابن هشام، عبد الملك، **السيرة النبوية لابن هشام**، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط2، ج2، القاهرة، مصـر، ص192. والبلاذري، أحمد بن يحيى، فتوح البلدان، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1988م، ص28.

(27) وافي، علي عبد الواحد، **الدعم والتكافل الاجتماعي في الإسـلام**، البنوك الإسـلامية، البنوك الإسـلامية، مصـر، عدد41، ص49-54، إبريل 1985م.

(28) أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، **الخراج**، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر، (د.ط)، (د.ت)، ص13.

(29) البلاذري، **فتوح البلدان**، مرجع سابق، ص27.

(30) ابن شـبة، عمر، **تاريخ المدينة لابن شـبة**، تحقيق: فهيم محمد شـلتوت، دون دار للنشـر، جدة، المملكة العربية السـعودية، (د.ط)، 1399هـ، ص221.

(31) البلاذري،، **فتوح البلدان**، مرجع سابق، ص27.

(32) البلاذري، **فتوح البلدان**، مرجع سابق، ص30

(33) مسلم: **صحيح مسلم**، أخرجه في كتاب الفرائض باب من ترك مالا فلورثته، 2 / 1237.

(34) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصـري البغدادي، **الأحكام السـلطانية والولايات الدينية**، دار الكتب العلمية بيروت، 1405هـ/1985م، ص229. وأبو عبيد، القاسم بن سلام: **الأموال**، دار الفكر، بيروت، 1408هـ/1988م، د.ط، ص302-303.

(35) أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، **الخراج**، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، القاهرة، مصر، (د.ت)، ص73.

(36) ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد، **الاستخراج لأحكام الخراج**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ، ط1، ص33.

(37) هناك دليل يعتقد الباحثون أنه يدل على الإعانات الاقتصادية في مجال الإنتاج وهو إحياء الموات، وقد أشار أحد المحكمين –جزاه الله خيرا– إلى عدم صلاحيته دليلا على ذلك، فتم حذفه.

(38) نظام الإعانة في الاقتصاد السعودي، مرجع سابق، ص16.

(39) داود، حسام علي، وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط2، 2002م، ص62.

(40) جامع، أحمد، **النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الجزئي**، دار النهضة العربية، ط5، ج1، القاهرة، مصر، 1986م، ص293.

(41) السريتي، السيد محمد، **مبادئ الاقتصاد لجزئي**، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2003م، ص185.

(42) جامع، أحمد، **النظرية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص294.

(43) الحاج، طارق، **تحليل الاقتصاد الجزئي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1997م، ص162.

(44) يقصد بسعر التوازن: سعر السوق الذي يتحدد عند تعادل الطلب مع العرض. أما السعر الجبري: فهو السعر الذي تحدده الدولة وتفرضه وتلزم به البائعون لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية. وخليل، سامي، **نظرية اقتصادية جزئية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، (د.ط)، 1992م، ص104.

(45) خليفة، علي، وجعاطة، أحمد، **النظرية الاقتصادية – التحليل الاقتصادي الجزئي**، مطبعة العاني، د.ط، بغداد، العراق، 1978م، ص279–281.

(46) (Qs= c+dp) حيث إن: الكمية المعروضة=QS، تقاطع المعادلة=C، ميل معادلة العرض= .dp

(47) العبيدي، عبد الخالق، و سلمان، جمال، **الاقتصاد الرياضي**، الجامعة المستنصرية، ط1، بغداد، العراق، 1991م، ص99.

(48) العبيدي، مرجع سابق، ص99.

(49) الشيخ، رياض، و حافظ، عمر، **نظام الإعانة في الاقتصاد السعودي**، المجلس العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1985،1م، ص15.

(50) شيحة، **الاقتصاد العام للرفاهية**، ص207.

(51) السبهاني، عبد الجبار، **مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية الجزئية**، مطبعة حلاوة، ط1، إربد، الأردن، 2018م، ص46.

(52) الأبي المالكي، محمد بن خلفة، إكمال المعلم، **شرح صحيح مسلم**، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، ج4، 1328هـ، ص304.

(53) يمكن تعريف التنمية الاقتصادية في الإسلام بأنها: "عملية تفاعل بين الدولة والقطاع الخاص يستهدف إجراء تغييرات في البنيان الاقتصادي الاجتماعي على نحو يؤدي إلى تصحيح الهياكل الاقتصادية ويضمن عدالة توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع وفق عقيدة الاستخلاف". ينظر: ربابعة، عدنان محمد: **استراتيجيات التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي – دراسة تقديرية وتأصيلية**، أطروحة دكتوراه تمت مناقشتها بجامعة اليرموك– الأردن، 2007م، ص26.

(54) الجميلي، حميد جاسم احميد وآخرون، **الاقتصاد الصناعي**، فرنسا، مطبعة سايما روتوماغ، د.ط، 1979م ص375.

(55) كرم، أنطونيوس، اقتصاديات **التخلف والتنمية**، لبنان، دار الثقافة، (ط3)، 1993م، ص199. ودويدار، محمد، **الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير**، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، 1978م، ص725.

(56) محيي الدين، عمرو، **التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983م، د.ط، ص 353. والأمين، عبد الوهاب، **التنمية الاقتصادية**، الأردن، دار حافظ، ط1، 2000م، ص222.

(57) إسماعيل، محمد محروس، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، د.ط، 1997م، ص54–55.

(58) دراز، حامد، **مبادئ الاقتصاد العام**، مرجع سابق، ص330.

(59) دراز، حامد، **مبادئ الاقتصاد العام**، مرجع سابق، ص330-331.

(60) سدارلفيتش، كارلو، وآخرون، **إصلاح الدعم في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى/ عرض موجز للتقدم في الآونة الأخيرة وتحديات الفترة المقبلة**، صندوق النقد الدولي/ إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، يونيو 2014م، ص4.

(61) سدارلفيتش، كارلو، وآخرون، **إصلاح الدعم في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى**، مرجع سابق، ص4.

(62) إسماعيل، طارق، **سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، صندوق النقد العربي/ الدائرة الاقتصادية والفنية**، دراسات اقتصادية44، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018م، ص32-33.

(63) إسماعيل، طارق، **سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية**، مرجع سابق، ص36-39.

(64) قانون وزارة الصناعة والتجارة في المملكة الأردنية الهاشمية، المادة رقم (6).